

مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد6،العدد 2 – ديسمبر 2019

صعود الصين من منظور مغاير: نظرية التعقد وأوهام العقلانيين

Rise of China from an Alternative Perspective: Complexity Theory and Rationalists' illusions

د . محمد حشمي، جامعة أم البواقي، الجزائر
hamchi.mohammed@oeb-univ.dz

تاريخ التسليم:(2019/04/11)، تاريخ التقييم:(2019/06/04)،تاريخ القبول:(2019/08/26)

ملخص :

تحاجج هذه المقالة بأن صعود الصين مسارٌ معقد ولاخطي، ولا يمكن فهمها عبر الفرضيات الاختزالية التي تدافع عنها المقاربات العقلانية السائدة (الواقعية، المؤسساتية والبنائية). وهي تسعى إلى إقحام نظرية التعقد كمقاربة بديلة للظواهر اللاخطية في عالمٍ متزايد التعقد، بما في ذلك صعود الصين. تنقسم المقالة إلى جزئين أساسيين. يناقش الجزء الأول المقاربات السائدة لصعود الصين، ويصنفها في فريقين: فريق المتشائمين الذين يحاجون بأن صعود الصين لن يكون سلميًّا؛ وفريق المتفائلين الذين يأملون عكس ذلك. أما الجزء الثاني فيسعى إلى تسليط الضوء على الاستبصارات التي تزودنا بها نظرية التعقد في العلاقات الدولية حيال صعود الصين.

الكلمات المفتاحية: صعود الصين، نظرية التعقد، الواقعية، البنائية، النظام الدولي

Abstract :

This article argues that the rise of China is a complex and non-linear process, and cannot be conceived of through the reductionist assumptions advocated by the mainstream's rationalist theories (realism, institutionalism, and constructivism). It seeks to introduce complexity theory as an alternative approach to nonlinear phenomena – including the rise of China – in an increasingly complex world. The article is divided into two parts. The first part discusses the mainstream's approaches to China's rise. It classifies them into two sets: the pessimists who argue that China's rise will be violent; and the optimists who, on the contrary, hope that it might be peaceful. The second part seeks to cast light on the insights provided by complexity theory in IR about the rise of China.

Keywords: rise of China, complexity theory, realism, constructivism, international system

* **المؤلف المراسل: د.محمد حشمي، الإيميل: hamchi.mohammed@oeb-univ.dz**

مقدمة:

لاشك أن مسألة صعود الصين من المسائل البارزة التي "تملأ الدنيا وتشغل الناس" هذه الأيام. وينعكس اهتمام الناس وانشغالهم بهذه المسألة، أكاديميين وسياسيين وإعلاميين ومتابعين، في الارتباك الشديد حال استعمال الوصف المناسب لوضع الصين العالمي (Chestnut and Johnston,2009)، فهي قوة صاعدة rising power، وقوة ناشئة emerging powe، وقوة عظمى superpower، وقوة كبرى great/major power، وقوة إقليمية regional power (وأحيانا قوة إقليمية ذات تأثير عالمي)، وقوة نامية developing power (وأحيانا قوة نامية كبرى)، وقوة منافسة rival power، وقوة مراجِعة revisionist power.

كقصةِ نجاحٍ مدهشة، انتقلت الصين من مجتمع فلاحي، يرزح في الفقر المدقع، إلى ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم. المدهشُ في هذه القصة هو أن الصين تمكنت، مع ذلك، من المحافظة على خصائص هوياتية مختلفة عن نموذج الغرب المهيمن، سواءً في نموذج التنمية الاقتصادية، أو في نموذج الحكم، أو في نمط الانخراط في النظام الدولي القائم. ومع أنه يبقى من الواضح أن صعود الصين سيؤدي بها إلى التحول إلى قوة كبرى، إلا أن نمط هذا الصعود (ما إذا كان سيستمر على نحو هادئ أم أنه سيتحول إلى صعود عنيف)، فضلا على انعكاساته على طبيعة النظام الدولي الراهن (ما إذا كان سيؤدي إلى مراجعته أم إلى المحافظة عليه)، تبقى مسائل مثيرة للجدل. إذًا، في الوقت الذي يجعل فيه صعود الصين، وتحولاتُها المحلية والإقليمية والعالمية، العديد من الأدبيات تذهب إلى حد المحاججة بأن القرن الحادي والعشرين سيكون قرنًا صينيًا (Shambaugh, 2011, pp. 7–27)، يندر أن لا نصادف أسئلة عديدة، وبعضها مؤرقة، حول ما تعنيه الصين في السياسة العالمية من جهة، وما يعنيه صعودها من جهة أخرى. وتكاد هذه الأسئلة لا تنتهي، معبِّرة على حالةٍ من الارتباك والافتقار لرؤية شاملة ومعقدة/مُركَّبة للعالم الذي (سـ) تكون فيه الصين قوة كبرى. ماذا تريد الصين؟ وكيف ستسعى إلى ما تريده؟ ما الذي تنوي أن تفعله في العالم وما الذي تنوي أن تفعله بالعالم؟ أسئلة، وأخرى عديدة، تستفز الجميع، خصومًا وأصدقاء، مرحبين بصعود الصين ومشككين في عواقبه. هل (سـ)تتصرف الصين كراكبٍ مجاني أم كفردٍ مسؤول من أفراد المجتمع الدولي؟ هل على الصين أن تقبل بواقع النظام الدولي القائم وتنخرط فيه؟ أم عليها أن ترفضه وتدعو إلى مراجعته ومن ثم تسعى إلى نسخة بديلة تعكس رؤيتها الخاصة بها للعالم؟ أم عليها أن لا تبالي أصلا؟ طالما أن رفضه لا يعني بالضرورة السعي لمراجعته، تمامًا كما أن الرضى به لا يعني بالضرورة الانخراط فيه. هذه المسألة مهمة بالنسبة للحجج التي تطرحها هذه المقالة، استنادا إلى استبصارات نظرية التعقد، حيث من الملائم تحليليًّا تجاوز منطق الثنائيات binaries (صعود سلمي/صعود عنيف، قوة محافِظة /قوة مراجِعة، صداقة/عداء، وهكذا)؛ لأنه وفي

حالة الصين، يبدو أن الأمر يتعلق بدرجات متباينة من انخراط الصين في حوكمة النظام العالمي أكثر مما يتعلق بمجرد ما إذا كانت الصين ترغب في المحافظة على النظام القائم أو مراجعته واستبداله.

نظريًّا، يشكل صعود الصين أداة ملائمة لاختبار مختلف الافتراضات التي تستند إليها النظريات السائدة في حقل العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، يمكن للمرء مطالعة العشرات من الأدبيات ذات العلاقة، كما يمكن تصنيفها، بدون صعوبة تذكر، ضمن المواقف النظرية السائدة كالواقعية أو الليبرالية أو البنائية، سواءً من خلال الانتماءات النظرية لأصحابها أو من خلال فحص حججها وأطروحاتها. كما يمكن للمرء استخدام ما يمكن اعتباره نظريات جزئية لمقاربة مسألة صعود الصين، كنظرية انتقال القوة، أو نظرية استيعاب القوى الصاعدة، أو نظرية الصعود السلمي. تحاول هذه المقالة أن تتجاوز هذه النظريات السائدة عبر خطوتين أساسيتين. الخطوة الأولى هي الادعاء أن السواد الأعظم من افتراضات هذه النظريات تقع ضمن الفلسفة العقلانية على نحو عام، لذلك فهي تفشل في تزويدنا بفهمٍ كافٍ ومتسق لمسألة صعود الصين. أما الخطوة الثانية فهي الدعوة إلى إقحام استبصارات نظرية التعقد ضمن النقاش السائد حول هذه المسألة.

يبقى من المناسب تحليليًّا الإقرار بأن القيام بالخطوتين السابقتين معًا يبقى أمرًا صعبًا للغاية. هناك على الأقل ثلاثة أنواع من الصعوبات التي ينبغي التنبيه إليها مبدئيا: الصعوبات المتعلقة بتجاوز التصنيفات النظرية السائدة، لأنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من صورة حقل العلاقات الدولية في حد ذاته؛ الصعوبات المتعلقة بغيض الأدبيات التي تتصدى لإسماع صوت المقاربة الصينية لمسألة صعود الصين (قد يرجع ذلك إلى مشكلة اللغة في حد ذاتها، بمعنى صعوبة قراءة ما يكتب في الموضوع باللغة الصينية، حيث تقتصر الأدبيات المتوفرة على تلك التي ينشرها الصينيون باللغة الانجليزية، وطبعًا، تزداد هذه المشكلة حدة عندما يتعلق الأمر باللغة العربية)؛ وأخيرًا، الصعوبات المتعلقة بمساعي التأصيل لنظرية التعقد في حقل العلاقات الدولية، إذا لا تزال هذه المساعي في بداياتها الأولى. إذًا، تحاجج هذه المقالة بأن صعود الصين مسارٌ لاخطي nonlinear ومعقد complex (والتعقد هنا لا يعني بالضرورة استعصاء الفهم) ولا يمكن فهمها عبر جملة من الفرضيات الاختزالية التي تدافع عنها المقاربات العقلانية السائدة. وفي هذا الاتجاه، تسعى المقالة إلى إقحام نظرية التعقد كمقاربة بديلة للظواهر اللاخطية في عالمٍ متزايد التعقد، بما في ذلك صعود الصين.

تنقسم المقالة إلى جزئين أساسيين. يناقش الجزء الأول المقاربات السائدة لصعود الصين، ويصنفها في فريقين: فريق المتشائمين الذين يحاججون بأن صعود الصين لن يكون سلميًّا؛ وفريق المتفائلين الذين يأملون عكس ذلك. أما الجزء الثاني فيسعى إلى تسليط الضوء على الاستبصارات التي تزودنا بها نظرية التعقد في العلاقات الدولية حيال صعود الصين. في هذا الجزء، تحاول المقالة التركيز على مسألتين

أساسيتين: الأولى هي أن النظام الدولي الراهن ليس فوضويا بالمعنى الذي تقدمه به المقاربات العقلانية، لكنه نظام عالمي (وليس دوليا) ومعقد ولا خطي ولا يقيني، مما يقوض الادعاء السائد بأن عواقب صعود الصين في نظام دولي فوضوي البنية لن يختلف عن عواقب صعود أية قوة مراجِعة أخرى؛ أما المسألة الثانية فهي أن صعود الصين يمكن فهمه على نحو أفضل كتحول هولوغرافي أكثر مما هو صعود قوة مراجِعة تهدد بمراجعة النظام الدولي القائم وتقويضه واستبداله حالما تسمح لها قوتها النسبية بذلك.

2. المقاربات السائدة لصعود الصين

يمكن تصنيف المداخلات السائدة ضمن النقاش حول صعود الصين في فريقين أساسيين: فريق المتشائمين الذين يجادلون بأن السجل التاريخي للحظات تحول القوة العالمية، بدءًا بالحروب البيلونوبيزية بين أثينا وسبارطا مرورًا بالحربين العالمتين الأولى والثانية، لا يبشر بخير عندما يتعلق الأمر بصعود الصين مع بداية القرن الحادي والعشرين وما يزامنه من تحولٍ للقوة العالمية من الغرب نحو الشرق. يضم هذا الفريق أنصار نظرية انتقال القوة والواقعية البنيوية/الجديدة، خاصة النسخة الهجومية منها (Mearsheimer, 2001; 2010; Organski, 1961). الفريق الثاني هو فريق المتفائلين الذين يجادلون بأن ظاهرة صعود الصين تحدث ضمن نظام دولي ليبرالي قائم أصلا ومن غير الممكن تقويضه (بفضل العولمة والاعتماد المتبادل وعوامل أخرى)، لذلك فإن صعود الصين (سـ)يخضع لمنطق التنشئة الاجتماعية socialization والتعلم والتكيف ضمن المجتمع الدولي الليبرالي. يضم هذا الفريق مُنظّري المؤسساتية الليبرالية والبنائية (Clark, 2104; Buzan, 2010; Ikenberry, 2008; Zheng, 2005).

2 – 1 – المتشائمون: يستند المتشائمون حيال صعود الصين إلى فحص السجل التاريخي للحظات انتقال القوة العالمية. وتعتبر نظرية انتقال القوة النظرية الأبرز في هذا السياق (قسوم، 2018) ، وهي تستند إلى تصور بنيوي بامتياز لأنماط توزيع القوة على المستوى العالمي. لذلك، يمكن تصنيفها كنظرية بنيوية، غير أن ما يميزها هو الافتراض أن توزيع القوة على الصعيد العالمي ينتظم في بنية هرمية (الأقوى، فالقوي، فالضعيف، فالأضعف، وهكذا). في قمة الهرم، تتربع "قوة عظمى" مهيمنة تحافظ على مكانتها عبر حيازة قوة نسبية تفوق ما تحوزه القوى الكبرى التي تليها على هرم القوة العالمية (بريطانيا خلال الحقبة الفيكتورية والولايات المتحدة لحظة تفكك الاتحاد السوفييتي). ثم تأتي "القوى الكبرى" التي لا تتمتع بالقوة النسبية الكافية لتحدي المهيمِن، لكنها تبقى منافسًا محتملا إذا ما تعاظمت قوتها النسبية وأصبحت تبدي عدم الرضى حيال قواعد إدارة النظام الدولي. وفي الوقت الذي تتجه فيه معظم القوى الكبرى إلى التحالف مع المهيمِن من أجل الإبقاء على النظام الدولي الراهن، فإن بعض تلك القوى قد تنمو وتتحول إلى قوىً كبرى منافسِة بعد أن ترسخ النظام الدولي الراهن (لم تشارك في التأسيس لقواعد عمله)، وطالما أن المهيمِن وحلفاءه غالبًا لا يرغبون في إعادة النظر في توزيع المزايا التي يمنحها

الوضع الراهن لصالح القوى الجديدة الصاعدة، فإن هذه الأخيرة ستسعى إلى تحديها للحصول على المكانة التي تخولها لها قوتها المتعاظمة. ثم تأتي "القوى المتوسطة"، وهي في الغالب دول ذات أدوار إقليمية، تستطيع ممارسة نفوذ محدود في جوارها الإقليمي لكنها غير قادرة على تحدي نفوذ القوى المهيمنة في أقاليمها، ناهيك عن تحدي هيمنة القوة العظمى وحلفائها. ثم، وفي قاعدة الهرم، تقبع "الدول الصغرى" التي تبقى موضوعًا محضًا للنفوذ الدولي.

يتطلب انتقال القوة شرطين أساسيين: التساوي في القوة النسبية للمهيمن والمتحدي، وعدم رضى المتحدي حيال النظام القائم والتصرف على أساس ذلك. ويحاجج أنصار هذه النظرية بأن القوة، هنا، قابلة للقياس من خلال ثلاث مؤشرات أساسية: عدد السكان القادرين على المشاركة في المجهود الحربي للدولة، القدرة الإنتاجية لاقتصاد الدولة وقدرة النظام السياسي للدولة على التعبئة لتحقيق أهدافها. استنادًا إلى هذه المؤشرات، يستنتج أنصار النظرية أن الصين، في الوقت الراهن، تتمتع بأفضلية نسبية مقارنة بالولايات المتحدة، وهو ما يؤكد أن النظام الدولي الراهن يعيش لحظة انتقال للقوة، وطالما أن الصين ستستمر في التصرف على أساس الشعور بعدم الرضى حيال ترتيبات النظام الدولي القائم غير المنصف لمصالحها وطموحاتها، فإن عملية الانتقال تلك لن تكون هادئة لأن القوى المهيمنة ستستمر في الممانعة.

إلى جانب نظرية انتقال القوة، يضم فريق المتشائمين حيال صعود الصين الواقعيين، خاصة الهجوميون منهم. في طليعة هؤلاء، ينطلق جون ميرشايمر من فرضيةٍ مفادها أن استمرار النمو المطرد في الاقتصاد الصيني سيدفع الصين نحو السعي للهيمنة على آسيا بالطريقة نفسها التي هيمنت بها الولايات المتحدة على النصف الغربي للعالم. وعندما تفعل ذلك، ستسعى الولايات المتحدة، بكل ما أوتيت من أدوات، لمنع الصين من الهيمنة في جوارها الإقليمي. وسينضم جيران الصين إلى الولايات المتحدة في مساعي احتواء القوة الصينية. وسيؤدي ذلك، منطقيًا، إلى تنافسٍ أمني حاد تتزايد معه احتمالات نشوب الحروب. بناءً على ذلك، يجادل ميرشايمر بأن صعود الصين لن يكون سلميًّا (Mearsheimer, 2014). تستند الواقعية (الهجومية) إلى جملة من الافتراضات المؤسِّسة، التي لا تتسع مساحة التحرير هنا للتوسع فيها، أبرزها أن: الدول هي الفواعل الأساسية في السياسة الدولية؛ أن الدول تتفاعل (تتعاون وتتنافس) في نظام دولي فوضوي/لا سلطوي، حيث لا وجود لسلطة مركزية عليا تفض النزاعات بين الدول؛ أن البقاء والأمن يشكلان الهدف الأسمى للدول؛ أن الاهتمام ينبغي أن ينصب على قدرات الدول وليس على نواياها، لأن القدرات – على عكس النوايا – قابلة للملاحظة والقياس؛ وأخيرًا وليس آخرًا، أن الدول فواعل عقلانية تهتم بالمكاسب النسبية أكثر مما تهتم بالمكاسب المطلقة، وإذ تهتم ببقائها فهي تسعى إلى تعظيم قوتها، وفي الوقت نفسه، منع الدول الأخرى – المنافسة لها – من امتلاك القوة الكافية لتحديها. وتوفر البنية الفوضوية للنظام الدولي، حسب الواقعيين (الهجوميين)، حوافز قوية للتوسع. فجميع

الدول تعمل جاهدة على مضاعفة قوتها النسبية مقارنة بالدول الأخرى، لأن الدول الأكثر قوة فقط تستطيع ضمان بقائها. ويجادلون بأن الافتراض الذي مفاده أن الدول تسعى فقط للبقاء ينطوي على تكريس النزعة للإبقاء على الوضع القائم، ويحول دون التصدي للتهديد الذي تمثله القوى المراجِعة كألمانيا في عهد هتلر أو فرنسا في عهد بونابرت، وهي في الغالب قوى تهتم بما تطمع فيه أكثر مما تهتم بما تملكه، وهي على استعداد دائم للمجازفة بفنائها من أجل الوصول إلى مطامعها. إن الاحتمال الوارد بشكل دائم في أن تظهر دولة أو مجموعة من الدول المراجِعة هو ما يدفع الدول إلى السعي الدؤوب لتعظيم قوتها النسبية. ويفترض الواقعيون (الهجوميون) أن الدول المحافظة على الوضع القائم نادرة، لأن البنية الفوضوية للنظام الدولي تمنح الدول حوافز قوية للبحث باستمرار عن فرص لزيادة قوتها على حساب خصومها، لذلك فإن "الهدف النهائي للدولة هو الوصول إلى حالة الدولة المهيمنة"، وهي الحالة الوحيدة النادرة التي تتحول فيها الدولة إلى دولة محافظة على الوضع القائم(Taliaferro, 2000, p.128; Walt, 1998, p.37; Snyder, 2002, pp.151-152).

تكمن المشكلة في أن الافتراضات التي يستند إليها المتشائمون حيال صعود الصين غالبًا ما يتم توظيفها كمسلمات معطاة مسبقا pre-given، ونادرًا ما تتم مَشكلتها ومساءلة مدى ملاءمتها لفهم الواقع الدولي متزايد التعقد الذي نخبره منذ العقود الثلاثة الأخيرة على الأقل. ويحاول فريق المتفائلين، في هذا السياق، تقديم حجج مغايرة تنتهي بهم إلى الاستنتاج بأن صعود الصين يمكن أن يكون سلميًّا وهادئًا.

2.2 المتفائلون: يتحدى المتفائلون من الليبراليين المؤسساتيين مقولة "الصين كتهديد" الشائعة ضمن فريق المتشائمين، غير أنهم في الوقت نفسه لا يتحدثون عن صعود الصين كخيرٍ مطلق بالنسبة للنظام الدولي الراهن، لكنهم فقط يؤكدون على أن تهديد الصين كقوة مراجِعة يمكن احتواؤه عبر تضمين سياسات كبح صعود الصين المزاوجة بين الأدوات الاقتصادية والسياسية والأدوات العسكرية، فإلى جانب موازنة قوة الصين الصاعدة، يمكن أن يستمر النظام الدولي في الضغط على الصين من أجل الانخراط أكثر في آليات الحوكمة العالمية وجعلها تتحمل مسؤوليتها كقوة كبرى صاعدة. يتفق المؤسساتيون مع الواقعيين حول الفوضى كميزةٍ جوهريةٍ للنظام الدولي، غير أنه في الوقت الذي يؤكد فيه الواقعيون على دورها المُقيِّد لسلوك الدول، يجادل المؤسساتيون بأنها تسمحُ أيضا بطيفٍ أوسع من التفاعلات، كما يعترضون على الاهتمام المفرط الذي توليه الواقعية للفوضى على حساب الاعتماد المتبادل المتزايد بين الدول. حيث يدفع التعقد المتزايد في الاعتماد المتبادل الدولي بالدول إلى المزيد من مأسسة العلاقات الدولية للاستفادة من المزايا والمكاسب التي توفرها المؤسسات الدولية، وفي الوقت نفسِه التقليص من حدة التكاليف الناجمة عن فوضوية النظام الدولي. وفي هذا السياق، يهتم المؤسساتيين بالمكاسب المطلقة التي يوفرها التعاون الدولي أكثر مما يهتمون بالمكاسب النسبية. يحتفي المؤسساتيون بالانتشار

الواسع الذي تعرفه المؤسسات الدولية خلال العقود الأخيرة، ويحاججون بأن المؤسسات أصبحت مهمة في السياسة الدولية، وهي قادرة على التلطيف من آثار الفوضى. ويستندون إلى الافتراض أن عضوية الدول في المؤسسات الدولية تدل على مدى إذعانها لمعايير النظام الدولي القائم. وهكذا يحاجج المؤسساتيون بأن صعود الصين مقترنا بتزايد انخراطها في المؤسسات الدولية من شأنه أن يطمئن العالم حيال انعكاسات تحولها إلى قوة كبرى، وهي مسألة سيتم فحصها لاحقا في هذه المقالة. غير أن مصدر التفاؤل الرئيسي لدى فريق المتفائلين يأتي من البنائية، وهي مقاربة بديلة برزت وتطورت مع نهاية القرن الماضي متحدية الافتراضات المؤسِّسة للمقاربات المهيمنة على حقل العلاقات الدولية، الواقعية والليبرالية المؤسساتية. يؤكد البنائيون على أن بنية النظام الدولي ليست مادية، تقوم على توزيع القوة/القدرات المادية بين الدول، لكنها مبنية اجتماعيًّا، وذلك من خلال الأفكار والهويات. لقد ساهمت النهاية المفاجئة للحرب الباردة في إضفاء الشرعية على الافتراضات البنائية، لأن نظريات العلاقات الدولية السائدة آنذاك (الواقعية أساسا) أخفقت ليس فقط في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة بل حتى في تقديم تفسير متسق لها؛ هذا في الوقت الذي قدمت فيه البنائية تفسيرًا يركز أكثر ليس على العوامل المادية، كميزان القوة بين المعسكرين، ولكن على التغير في العوامل الاجتماعية المتعلقة بالأفكار والهويات، كالتغير الذي أحدثه ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة كالأمن المشترك (Walt, 1998) ، وتغير الخطاب السائد في كلا المعسكرين ما أدى إلى تغير البنية النزاعية للحرب الباردة. بالنسبة للبنائيين، المصالح والهويات ليست ثابتة، وإنما تتفاعل وتتغير عبر عمليات اجتماعية وتاريخية معقدة. إن الهوية ببعديها الداخلي (كيف تنظر الدولة إلى نفسها؟) والخارجي (كيف ينظر الآخرون إليها؟) تحدد بشكل أو بآخر الكيفية التي ترسم – وتلعب – بها الدولة دورَها في العلاقات الدولية. تقليديًا، كان هناك اعتقادٌ راسخ بوجود علاقة تأثير في اتجاه واحد بين البنية وسلوك الفاعل (البنية تحدد سلوك الفاعل)، لكن البنائية تؤكد كيف أن العلاقة بين البنية والفاعل هي علاقة تشكيل متبادل. فإذا كان شكل البنية يشكل سلوك الفاعل فإن سلوك الفاعل بدوره يساهم في تشكيل البنية وإعطائها شكلا معينا دون آخر. صحيحٌ، مثلاً، أن البنية الفوضوية للنظام الدولي تجعل سلوكات الدول قائمة على الأنانية والريبة المتبادلة والاعتماد على الذات في حماية مصالحها. لكن في الوقت نفسِه، لاشك أن ميل الدول للسلوك وفقا لهذه المعايير يجعل النظام الدولي ينتظم في بنية فوضوية حادة؛ بمعنى أن السلوكات القائمة على معايير مختلفة كالثقة المتبادلة والتعاون وتمجيد المؤسسات الدولية من شأنها أن تجعل النظام ينتظم في بنية غير – أو أقل – فوضوية (النظام الإقليمي للاتحاد الأوروبي نموذجًا). ويجادل البنائيون بأن المادي لا يوجد بشكل طبيعي ومعطىً سلفًا، لكن الاجتماعي هو الذي يعطيه معنىً معينا. كما أن المصالح والهويات (كتلك التي على أساسها يتم تصنيف الآخرين إلى أعداء أو أصدقاء، حلفاء/شركاء أو

منافسين) هي بدورها بناءات اجتماعية تنتجها سلوكات الفواعل وأنماط تفاعلاتهم أكثر مما تحددها البنية. لقد أبرز ألكسندر وندت كيف أن الفوضى تحتمل عدة معانٍ عند أكثر من فاعل واحد، ما يجعلها قادرة على بناء العديد من الأنماط في سلوك الدول مختلفة عن تلك التي تفترضها النظرية الواقعية (Wendt, 1992).يستند نموذج الفاعل العقلاني، عند الواقعيين والمؤسساتين، إلى مفهوم "الإنسان الاقتصادي" كفاعل أناني يتصرف وفقا لمجموعة من الأهداف الناتجة عن حسابات عقلانية للفوائد والتكاليف، لذلك فإن الدول تسعى بوعيٍ خلف الأهداف التي تحقق لها الحد الأقصى من الفوائد وتكلفها الحد الأدنى من التكاليف (Rittberger, 2004, p. 8). في مقابل ذلك، يفضل البنائيون استحضار مفهوم "الإنسان الاجتماعي" للمحاججة بأن الدولة "فاعل اجتماعي" تستجيب لمعايير السياق الاجتماعي الذي تنشأ وتتفاعل ضمنه أكثر مما تستجيب للحسابات العقلانية. وتتلقى الدول هذه المعايير عبر عمليات التنشئة الاجتماعية (Rittberger, 2004, pp. 8-9) والتعرض التلقائي والمستمر للخطاب الاجتماعي (التربوي، السياسي، الديني، التثقيفي...) اليومي والتفاعل معه، سواءً عن وعي أو عن غير وعي، ما **يؤدي إلى تشكُّل هوية جمعية تحدد إدراكات وصور وأفكار صانع القرار فتؤثر بذلك في السلوك الخارجي للدول.**

من شأن التفكير في الصين، عبر المنظور البنائي، أن يزيد من حدة التفاؤل حيال الاتجاه السلمي الذي (سـ)يأخذه صعودها كقوة كبرى غير مراجِعة، لأن فهم هوية الصين، كمُشَكِّل لسلوكها الخارجي، يمكن أن يساهم في تعزيز هذا التفاؤل، لأن الصين تستقي هويتها كفاعل عالمي من العديد من المصادر المتداخلة، بعضُها مادية وبعضُها اجتماعية تاريخية (Forsby, 2015). ما يمكن تعلُّمه من البنائية عندما يتعلق الأمر بصعود الصين هو أن هناك هويات متعددة للصين، ولا يمكن فهمها كمتغير مستقل "أو" تابع في مسار التأثير على سلوكها حيال النظام الدولي، لكنها متغيرٌ معقد/مُركّب، مستقل "و" تابع في الوقت نفسِه، كما تؤكد عليه فلسفة التعقد. فالصين ليست دولة قومية nation-state، بهوية ومصالح ثابتة، كما يزعم الواقعيون، لكنها تنظر إلى نفسها كدولة–حضارة civilization-state (Weiwei, 2012; Jacques, 2009)، بل كأعرق حضارة في التاريخ المعروف للعالم، تعود إلى ما يناهز ثلاث ألفيات كاملة. وإذا كانت تقدم نفسها حديثا كدولة، فهذا لا يعني أنها تتصرف على أساس أنها دولة قومية بالمفهوم الأورو–غربي الحديث. وحتى حال الحديث عن الصين كإمبراطورية، فينبغي الانتباه إلى أن السجل التاريخي لتفاعل الحضارة الصينية بعيدًا عن حدودها المتغيرة باستمرار لا يمكن النظر إليه فقط عبر منظار الدولة القومية الحديثة (Weiwei, 2012). صحيحٌ أن سور الصين العظيم، مثلا، يقدم صورة لفاعل عقلاني يستجيب للغزوات المغولية التي كانت تهدد باستمرار بقاء الامبراطورية وأمنها؛ لكن طريق الحرير القديم يقدم صورة مغايرة لفاعل اجتماعي يتشارك القيم والأفكار، فضلا على السلع، مع الآخرين خارج الحدود. نادرًا ما يستخدم الصينيون عبارة "صعود الصين"، فهي على الأرجح تختزل، على

نحو مجحف ومضلل، التجربة الصينية المعاصرة وتحصرها في الزاوية الأضيق لسياسات القوى الكبرى (قوى محافظة على الوضع الراهن وقوى متحدية ومراجِعة له). بدلا من ذلك، يتحدثون عن التطور السلمي، والتنمية السلمية، والتغير السلمي. وإذا كانت مفردة "السلمي" تأتي في سياق الطمأنة بأن تحول الصين إلى قوة عالمية لن يكون عنيفا كما يزعم الخطاب السائد في الغرب، القلق حيال مستقبل هيمنته العالمية؛ فإن مفردات التطور والتنمية والتحول جميعُها تلفت انتباهنا إلى مسألةٍ مهمة، هي أن الصين تنظر إلى نفسها كدولة نامية، تحكمها تقاليد اقتصادية وسياسية مختلفة عن تلك التي تطورت في الغرب، وبإمكانها أن تقدم نموذجا تنمويا جذابًا في الجنوب الكبير، حيث تبقى التنمية الاقتصادية أولوية بالنسبة للدول النامية؛ كما يمكن أن تقدم نموذجًا جذابًا أيضا في السياسة الخارجية يقوم على احترام الخصوصيات والخصائص السياسية والثقافية للدول، بدلا من تبني منطق العالمية universalism واللاتاريخية ahistoricism الذي يحاول الغرب فرضه على العالم (نموذجُ حكمٍ واحد، نموذج تنمية واحد، قيم واحدة، وهكذا).

في هذا الساق، يؤكد الصينيون على أنهم "لن [يسلكوا] الطريق نفسها التي سلكتها ألمانيا نحو الحرب العالمية الأولى، أو تلك التي سلكتها ألمانيا واليابان نحو الحرب العالمية الثانية، عبر نهب الموارد على نحو عنيف والسعي للهيمنة. كما أنـ[هم] لن [يسلكوا] طريق القوى العظمى إبان الحرب الباردة، عبر التنافس حول الهيمنة على العالم. بدلاً من ذلك، سـ[يتجاوزون] الاختلافات الإيديولوجية سعياً لتحقيق السلام والتنمية والتعاون مع جميع دول العالم" (Zheng, 2005, pp. 18-24).بالعودة إلى مقولة أن هوية الصين متغير معقد، مستقل "و" تابع في الوقت نفسه، يمكن المحاججة أن صعود الصين لا يحدث بشكل مستقل، لا عن التحولات الداخلية في الصين – مجتمعًا ودولة، ولا عن التحولات الخارجية في العالم، خاصة انتقال القوة جيو استراتيجيًا نحو الشرق وبروز قوى صاعدة جديدة غير غربية. وفي العلاقة بين صعود الصين ومستقبل النظام الدولي القائم، يمكن المحاججة بأن ما يحدث هو أن الصين تتحول، انعكاسًا لتحولاتٍ في الداخل الصيني وتحولات في النظام الدولي نفسِه. وإذ تتحول الصين، فإن العالم كله (سـ)يتحول معها، فكيف يمكن بأي حال من الأحوال أن نطمئن إلى الفصل السائد بين التابع و المستقل في مسار التحول المعقد هذا؟ . يخلص المتابع لهذه المداخلات إلى أن النقاش حول صعود الصين أشبه بمناظرة بدون رابح. ويبدو أن أولئك الذين يعتقدون أنهم يقتنعون بحجج أحد الطرفين، أو يعتقدون أنهم يغرون قناعاتهم الأصلية بعد متابعة حجج الطرف الآخر، إنما يفعلون ذلك من منطلق انتماءاتهم النظرية – بشكل أو بآخر – إلى أحد الفريقين. لذلك، فإن تجاوز حالة "المناظرة بدون رابح" يقتضي البحث في لغة جديدة مغايرة، مثلما يذهب إليه إيمليان كافالسكي (Kavalski, 2014, pp. 230-248)، كما يقتضي أيضا التوقف لوهلة عن هذا الجدل – الأشبه بحوار الصم حيث لا أحد

ينصت لما يقوله الآخر – والإنصات لما (يمكن أن) تقوله تلك الأصوات الخافتة، القادمة من الصين في حدّ ذاتها.

3. أوهام العقلانيين: النظام الدولي كنظام معقد، وصعود الصين كتحول هولوغرافي

يستند الخطاب السائد، النظري والسياسي على حد سواء، حول صعود الصين إلى مسلمتين أساسيتين، متجذرتين في التقليد الواقعي الغربي: الأولى أن النظام الذي تجري فيه التفاعلات الدولية هو نظام دولي inter-state وفوضوي anarchic، والثانية أن الصين دولة قومية nation-state من بين الدول المشكلة لهذا النظام الدولي. لكن، ماذا لو كان هذا النظام أشد تعقدا من أن يوصف بالدولي وبالفوضوي، وماذا لو كانت الصين لا تمثل دولة قومية بالمفهوم السائد، الذي يستند إلى التصور الغربي/الوستفالي للدولة؟ وماذا لو كان صعود الصين ليس صعودًا بالمعنى السائد للمصطلح، الذي يستند إلى منطق نيوتوني للعلاقات بين الأشياء (نسبة إلى فيزياء نيوتن)؟ تسعى هذه المقالة، في ما تبقى منها، إلى تفكيك هذه الأسئلة وتحاول أن تقدم تصورات أولية من أجل إجاباتٍ بديلة. للقيام بذلك، تحاجج المقالة بأن نقطة الانطلاق المناسبة ينبغي أن تتجاوز أطراف النقاش السائد كما وردت في الجزء السابق، والاتجاه نحو إقحام نظرية التعقد في هذا النقاش.

1.3. النظام الدولي ليس دوليا وليس فوضويا، لكنه نظام معقد ولاخطي

تتعامل نظرية التعقد مع ما يعرف بالأنظمة المعقدة. على نحو مقتضب (بسبب ضيق مساحة التحرير)، وعبر إسقاط خصائص الأنظمة المعقدة على النظام الدولي الراهن، يمكن تسجيل الملاحظات التالية (حمشي،2017):

1) يتكون النظام الدولي من عددٍ كبير من العناصر، ما يجعل صفة الدولي أضيق من أن تحيط بالعدد المتزايد من الفواعل الدولتية وغير الدولتية على اختلافها، فضلا على الإحاطة بجميع أشكال التحول الكيفي في طبيعة هذه الفواعل وقدراتها وأدوارها، فضلاً على التعقيدات التي تنبثق على نحوٍ عشوائي وغيرِ متوقعٍ جرّاء التفاعل المستمر بينها. ترتبط بنية النظام الدولي الراهن بالتزايد المستمر في عدد وأشكال التنظيمات الجماعية للأفراد القادرة على ممارسة تمثيلٍ متفاوت التأثير على المستوى العالمي. وينمو النظام الدولي بفضل التعايش بين نمطين من التعقد، تعقدٌ آخذٌ في الفوضى disorder بسبب المعضلات التي تخلقها مختلف عوامل الاضطراب في السياسة العالمية، وتعقدٌ آخذٌ في التنظيم ذاتيًا self-organization بسبب مظاهر التآثر – الذي لا يخلو من تعايش – بين أنماط التنافس والتعاون coopetition بين العديد من الفواعل من دولٍ، جماعاتٍ، شركات، جماعات ضغط ومصالح، جمعيات، أحزاب، منظمات وتنظيمات، وحركاتٍ جميعُها تتفاعل وتتشابك من أجل تعزيز قيم و/أو مصالحَ تتصادم أحيانا وتتناغم أحيانا أخرى.

2) تتسم عمليات ومسارات التفاعل في النظام الدولي الراهن بالثراء والتعقد، حيث أن أيّ عنصرٍ يمكن أن يؤثر وفي الوقت نفسِه يتأثر ببقية العناصر المُشَكِّلة للنظام. وهو ما يبرر الصعوبة في التمييز بين ما إذا كان المتغير تابعًا (النتيجة) أم مستقلاً (السبب)، فعملُ الأنظمة المعقدة ينطوي أساسًا على تضافر أسبابٍ معقدة، عديدة ومتنوعة، يصبح لاحقا من الصعب تمييزها عن نتائجها بفعل التآثر المعقد بينها، ما يجعل هذه الأنظمة بعيدة عن الاستقرار، لا تنفك تتغير، وغير قابلةٍ للتنبؤ أو التحكم، إما لأنها محكومة بعواملَ متعددةٍ ومتآثرة، أو لأنها تتأثر بمؤثراتٍ خارجيةٍ عشوائية بحكم انفتاحها على بيئتها الخارجية.

3) يتشكل النظام الدولي من عددٍ من الأنظمة الفرعية المعقدة بدورها والمفتوحة، بمعنى أنها تتفاعل مع البيئة التي تعمل فيها، إلى الحد الذي يصعب معه ترسيم الحدود التي تفصل النظام عن بيئته. كما تتسم هذه الأنظمة بأنها مفتوحة بعضُها على بعض، مما يزيد في حدة تعقدها، وفي حدة تعقد النظام الدولي ككل. لذلك، تدعو نظرية التعقد إلى الاهتمام بدراسة هذه الأنظمة الفرعية كأنظمةٍ لا يمكن اختزال بنيتها الداخلية في نظامٍ ميكانيكيّ/نيوتوني، وكأنظمةٍ تتميز بدرجةٍ عالية من الانفتاح على بيئتها الخارجية، ما يسمح بالتدفق المستمر للطاقة، المادة والمعلومات عبر حدودها المفتوحة (Allen, 2001, p. 39).

4) تتسم التفاعلات في النظام الدولي بأنها تفاعلات لاخطية، ميزتها الأساسية أن الأسباب الصغيرة يمكن أن تكون لها نتائجُ كبيرة. وهو شرطٌ مسبق لحالة التعقد. تنتج اللاخطية عن التآثر والاعتماد المتبادل بين مختلف عناصر النظام، وعن التفاعل المستمر للنظام مع بيئته الخارجية بوصفه نظامًا مفتوحًا. تكتسي عمليات النظام الدولي الراهن الخاصية اللاخطية إلى الحد الذي يصبح معه المستثمر الذي يقوم بالكبس على زر enter في لوحة مفاتيح حاسوبه في وول ستريت/نيويورك قادرًا على التأثير على السوق المالية العالمية برمتها. مسار التأثير هذا شبيه إلى حدٍّ بعيدٍ بمسار التأثير الذي تتخذه الأمواج الطفيفة الناجمة عن رفرفة فراشةٍ لجناحيها في منطقةٍ ما فتؤدي مع مرور الوقت إلى إحداث عاصفة هوجاء في مناطق أخرى بعيدة على سطح الأرض (نظرية الشواش chaos theory). وبهذا الشكل، يصبحُ النظامُ العالمي – الأوسعُ نطاقا من النظام الدولي – عبارة عن شبكةٍ عالية التعقد يكون فيها كلُّ شيءٍ مرتبطًا بكلِّ شيء. ويصبح، كذلك، لزامًا على الباحث في حقل السياسة العالمية أن يهتم بتحليل (التفاعل بين) أكبر قدرٍ ممكنٍ من المتغيرات، لأن عوامل التغير قد تقبع في أيٍّ من تلك المتغيرات، على نحوٍ غير قابلٍ للتوقع (Sim, 2007,p.1).

5) يستجيب النظام الدولي لخاصيةٍ أساسيةٍ أخرى في الأنظمة المعقدة، خاصيةُ أن النظام يكون مختلفًا تمامًا عن مجموع عناصره المكونة له. تتميز الأنظمة المعقدة بتطور ما يعرف بالخصائص المنبثقة emergent properties، التي تتطور عبر ظاهرة الانبثاق المرافقة لعملها، والتي تجعل استنتاجَ

خصائصِ نظامٍ معقدٍ من معرفة خصائص العناصر المكوِّنة له بمعزلٍ بعضها عن بعض أمرًا غير ممكن. تمامًا كما أن دراسة خصائص عنصرٍ ما، مَهما كانت معمقة وواسعة، لا تعني إمكانية الوصول إلى معرفةٍ يقينيةٍ بشأن الخصائص التي ستنبثق جراء تفاعل هذا العنصر مع (أيِّ) عنصرٍ آخر (Jervis,1997, p.15). يرى كلٌّ من إيريكا كادوورث وستيفن هوبدن (Cudworth and Hobden, 2010, p.412) أن من أهم الخصائص المنبثقة للنظام الدولي هي تلك المرتبطة بالبنى المؤسساتية، كالمعايير وقواعد السلوك، أو كالمنظمات مافوق الوطنية التي تراقب وتشرف على التفاعلات الدولية، وتعمل على ضبطها.

6) يستجيب النظام الدولي أيضا لخاصية التشعب التي تشير إلى لحظات تطور النظام التي يمكن أن يأخذ فيها أكثر من اتجاهٍ واحد، ويكون من غير الممكن التنبؤ بأيّ من تلك الاتجاهات سيأخذ فعلاً. نقاط التشعب في الأنظمة الدولية يمكن أن تؤدي إلى تغير داخل النظام أو إلى تغير في النظام في حد ذاته. شكلت نهاية الحرب الباردة مثلا نقطة تشعب أدت إلى تغير في النظام من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية (Cudworth and Hobden, 2010, p. 412) ، ثم إلى القطبيات المتعددة multiple polarities، خاصة مع التزايد غير المسبوق في تعدد قطاعات القوة العالمية، حيث تصبح مقولاتُ القطبية مقولاتٍ اختزالية لحالة النظام الدولي المعقد، الذي يبدو أحادي القطب ومتعدد الأقطاب في الوقت نفسه، لأن مقولة الأحادية تختزل القوة العالمية في الشق العسكري، تماما كما أن مقولة التعددية تختزلها في الشق الاقتصادي.

7) تهتم نظرية التعقد بتحليل آليات التغذية العكسية feedback، التي يُعرفها روبرت جرفيس (Jervis, 1997, p. 125) بأنها التغيُّر الذي يَحدُث في عنصرٍ معين فيُحدِث تغييرًا في (الـ)عناصر (الـ)أخرى، ثم يرتد ليؤثر مرة أخرى في العنصر الذي حدث فيه أول مرة. يتركز الاهتمام تقليديا على النمط السلبي للتغذية العكسية، أي تلك التي تلعب دورًا جاذبًا من شأنه إعادة النظام إلى حالة التوازن (ميزان القوة، مثلا، كترموستات للنظام الدولي يعمل باستمرار على إعادته إلى حالة التوازن النظمي، حيث إذا تعرض التوازن للاختلال، فإن التغذية العكسية السلبية – عبر شن الحروب أو تغيير التحالفات مثلا – ستعمل على إعادة جذب النظام نحو وضع التوازن). تهتم نظرية التعقد بهذا النوع من الأثر، لكنها تؤكد أيضا على أهمية آليات التغذية العكسية الإيجابية، أي تلك التي تلعب دورًا طاردًا من شأنه أن يدفع النظام باستمرارٍ بعيدًا عن حالة التوازن، أصبح هذا النمط من التغذية يرتبط، في العلاقات الدولية، بالحالات التي تترتب فيها عن فعلٍ (سياسي) معيَّن نتائجُ سلبية عكسية غير مقصودة. وتؤكد نظرية التعقد على أنه كلما زاد بُعد النظام عن التوازن، تحت تأثير أنماط التغذية العكسية الإيجابية، كلما أبدى سلوكًا لاخطيًّا (Cudworth and Hobden, 2010, p. 141).تقليديًّا، استخدمت العلوم الاجتماعية مفهوم

التوازن في المقام الأول لقياس حالة نظامٍ معين. غير أنه من الواضح أن هذا المفهوم، الذي يستند إلى خاصية الاستمرارية الخطية في مسار تطور النظام، لا يستطيع توصيف حالة النظام في أغلب لحظاته التاريخية التي يمر بها على سهم الزمن، سواءً تعلق الأمر بلحظات الانهيار والتحول، أو (إعادة) التنظيم الذاتي والتكيف. لذلك، تقترح نظرية التعقد مفهوم "البعد عن التوازن" باعتباره الوصف الأمثل لحالة الأنظمة الاجتماعية المعقدة، بينما تبقى لحظات التوازن استثنائية ومحدودة على سهم الزمن. ويبدو أن النظام الدولي يبقى النظام الأكثر بعدًا عن التوازن، طالما أنه الأكثر تعقدًا من بين جميع أشكال النظم الاجتماعية.إضافة إلى ذلك، ينبغي الانتباه إلى أن التزايد في حدة وكثافة شبكات الاعتماد المتبادل العالمي لا يتعلق فقط بمجرد تطور تاريخي خطي عبر الزمن (من البسيط نحو المعقد)، لكنه يعني أن علاقاتٍ مختلفة من الاعتماد المتبادل تتقاطع بشكلٍ أعمق في الكثير من النقاط المختلفة. وبالتالي فإن أية أحداثٍ في جغرافيا معينة، أو في قطاعٍ معين أو بُعدٍ معين للسياسة العالمية يمكن أن يكون لها آثارٌ عميقة في جغرافيات أو قطاعاتٍ أو أبعادٍ أخرى. وكما تؤكد عليه نظرية الشواش في أنظمة الطقس، يكون لأحداثٍ صغيرة في مكانٍ ما آثارٌ جسيمة وواسعة في مكانٍ آخر وفي زمنٍ لاحق. ومثلُ هذه الأنظمة يصعبُ التنبؤ بمخرجاتها. والمشكلة أنه عندما يتعلق الأمر بأنظمةٍ إنسانية/اجتماعية، ينزع الناس نحو الاجتهاد في التفوق على الآخرين وكسب مزايا نسبية عبر التصرف على نحوٍ لا يمكن للآخرين التنبؤُ به. لذلك، ينبغي أن نتوقع أن التزايد في حدة وكثافة العالمية سيكون مصحوبًا بتزايد حدة اللايقين، كما سيكون مصحوبًا باستمرار التداخل بين اللايقين والتعقد من جهةٍ، والتنافس بين مختلف الفواعل، من الدول ومن غير الدول، حول فهم وإدارة الأنظمة متزايدة التعقد والتشابك من جهةٍ أخرى (Nye and Donahue, 2000, pp. 11-12).لاستيعاب الدور المتعاظم، والمتغير، للصين في هذا النظام العالمي المعقد، لابد من فحص الكيفية التي تساهم به الصين في تعزيز – وفي الوقت نفسِه تحويل – أنماط الحكم على المستوى العالمي. ولا يمكن القيام بذلك دون إقحام مبادرة الحزام والطريق، التي طرحتها الصين منذ 2013، والتي تبدو كمشروع لتعزيز – وفي الوقت نفسِه تحويل– شبكات الاعتماد المتبادل العالمي المعقد، على نحو غير مسبوق. سيتم، في ما يلي، مناقشة المسألتين معًا، الانخراط المتزايد للصين في الحوكمة العالمية، وما تعنيه مبادرة الحزام والطريق بالنسبة لذلك.

الصين والحوكمة العالمية:تشارك الصين، على نحو مطرد، في مختلف آليات ومؤسسات الحوكمة العالمية. وإذا كان الاحتجاج السائد، بين المتشائمين حيال انعكاسات صعود الصين، يستند إلى وجود شكل من أشكال التفاوت في درجة انخراط الصين في الحوكمة العالمية، فينبغي تذكيرهم بأن هذا التفاوت ينسحب على دولٍ كبرى أخرى، على رأسها الولايات المتحدة. تزايد انفتاح الصين على المؤسسات الدولية، منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي، مدفوعًا بسياسة الانفتاح الاقتصادي (1987). غير أن

البداية كانت مع استعادة جمهورية الصين الشعبية مقعدها في الأمم المتحدة سنة 1971، وما تبعها من انضمامها سنة 1972 إلى المنظمة العالمية للصحة، المنظمة الدولية للعمل والمنظمة الدولية للتغذية والزراعة. وفي سنة 1980، أصبحت الصين عضوا في مؤسستي بريتون وودز، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ما سمح لها بالحصول على قروض معتبرة من أجل التنمية وإصلاح هياكلها الاقتصادية، فضلا على المساعدة التقنية اللازمة لإنجاح سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي. وفي منتصف الثمانينات، شرعت الصين في مفاوضات شاقة للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية التي تحولت لاحقا إلى منظمة التجارة العالمية، والتي انضمت إليها الصين أخيرا في سنة 2001. وقد كان انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية يعني، من بين ما يعنيه، التزام الصين بمجموعة من معايير السلوك في مجال التجارة العالمية، كتحرير التجارة الخارجية وإنهاء الحقبة الحمائية، ومكافحة الإغراق، وضمان الشفافية، وغيرها. وعلى غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فقد ساهم انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في تحسين معدلات نمو الاقتصاد الصيني، والرفع من مستوى تنافسيته، على نحو مطرد خلال العقدين الأخيرين. غير أن الأهم من ذلك، هو أن انخراط الصين في مختلف هذه المؤسسات يعني أيضا خضوعها، على نحو مستمر، لمنطق التنشئة الاجتماعية وتعلُّم المشاركة في حوكمة النظام الاقتصادي العالمي، وما ينطوي عليه ذلك من التزامٍ بمعايير السلوك التي تحكمه. ويحتج الواقعيون على هذه المسألة بالقول أن انخراط الصين في تلك المؤسسات تدفعه مصالحها الاقتصادية بالدرجة الأولى، وما إن تتعاظم قوتها النسبية، فلن تتوانى في السعي لمراجعة النظام القائم. قد تكون المقدمة صحيحة، غير أن النتيجة تفتقر إلى الأسانيد الكافية عدا تلك التي تستند إلى منطق الصراع والاحتراب الثابت والدائم في سياسات القوى الكبرى. وحتى إذا ما سلمنا بأن المقدمة صحيحة، فإن ذلك يبقى جزئيًّا، لأن الصين لاحقا تحولت إلى دولة مساهِمة في المساعدات الدولية والمنظومة الدولية للإقراض بعد أن كانت مستفيدة منها، تماما كما أنها تحولت من دولة على طريق الانفتاح على النظام التجاري العالمي إلى دولة معزِّزة له. وفضلا على كل ذلك، يمكن المحاججة ببساطة أن توجه الصين نحو الانخراط في الحوكمة العالمية، سواءً كان مدفوعا بالمصلحة أو بالهوية أو بغيرهما، كانت تفرضها التحولات الداخلية في الصين – مجتمعًا واقتصادًا، والتحولات العالمية التي زادت حدتها خلال العقود الأخيرة. إذا، فالعلاقة السببية هنا أشد تعقيدًا من أن يتم اختزالها في عاملٍ دون آخر. والأمر لا يتعلق بالاقتصاد العالمي فحسب، لكنه يشمل قطاعات أخرى للحوكمة العالمية. حيث أصبحت تشارك على نحو أكثر فعالية في مهمات حفظ السلام، دون نسيان أدوارها المتنامية في ترتيبات إقليمية عديدة، كمنظمة شنغهاي للتعاون، البنك الآسيوي للتنمية، بنك مجموعة البريكس BRICS وصندوق طريق الحرير، فضلا عن بنك الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية. لكن، ماذا عن النقاش حول ما إذا كانت

الصين (س)تسعى للمحافظة على الواضع القائم، الذي أصبحت تعد جزءًا منه، أم أنها (س)تسعى إلى مراجعته تحت وطأة الشعور بعدم الرضى حياله؟ يمكن المحاججة بأن مفهوم عدم الرضى بما هو قائمٌ غيرُ ملائمٍ تمامًا لوصف المقاربة الصينية للنظام الدولي القائم، خاصة في القطاع الاقتصادي العالمي. يمكن هنا أخذ البنك العالمي كنموذج. انضمت الصين إلى البنك العالمي بعد سنوات طويلة من تأسُّسِه. يعني التأسُّس هنا أن قواعد العمل أصبحت قائمة وراسخة بحيث لا يملك المنخرط حديثا إلا الالتزام بها. ومن أهم قواعد العمل في البنك العالمي نظام التصويت، والذي يتحدد من خلال وضع الدولة في الاقتصاد العالمي. غير أن ما حدث هو أن الناتج المحلي الإجمالي للصين تضاعف خمس مرات في الفترة 2005–2015 (من 2.2 إلى 10.8 مليار دولار)، وكان من المفروض أن ذلك يعني أن حصة الصين في نظام التصويت كان ينبغي أن تتضاعف تناسبًا مع ذلك. غير أن هذا لم يحدث، بل استمرت الولايات المتحدة وحلفاؤها التقليديون – الأدنى وضعًا من الصين في الاقتصاد العالمي – في الهيمنة على نظام التصويت في البنك العالمي (Strand et *al.*, 2016, pp. 55–69). إن المسألة هنا لا تتعلق بعدم الرضى بما هو قائم dissatisfaction، لكنها تتعلق أكثر بالإحباط مما هو قائم frustration. فالمرء عندما ينخرط متأخرًا في لعبة قد حُددت قواعدُها سلفا، يكون محكومًا بتوقعاتٍ مفادُها أن الالتزام بقواعد اللعبة يعني الفوز بمكاسب الالتزام بها. غير أن المرء عندما يلتزم بالقواعد ولا يؤدي ذلك إلى حصوله على المكاسب المتوقعة، سرعان ما تخيب توقعاته ويصبح مفعما بالشعور بالإحباط. وما يمكن فهمه من هذا التشبيه المجازي هو أن التصرف على أساس عدم الرضى ينطوي على "فعل"، لكن التصرف على أساس الإحباط ينطوي على "رد فعل" حيال زيف التوقعات التي يَعِدُ بها فعلٌ آخر. فإذا كان الخطاب الصيني حيال ترتيبات النظام الاقتصادي العالمي القائم ينطوي على نبرة عدم الرضى، فإن الاهتمام لا ينبغي أن ينصب، كما هو سائد، على هذا الخطاب، بل ينبغي أن ينصب على النظام القائم في حد ذاته. بعبارة أخرى، ينبغي التمييز بين رد الفعل والفعل في حد ذاته.

لذلك، وبالعودة إلى سؤال الاستقرار في النظام الدولي في ظل صعود الصين، ينبغي الانتباه إلى أن سلوك القوى المهيمنة والمحافِظة على الوضع القائم أيضا يمكن أن يشكل تهديدا لاستقرار النظام الدولي (رد الفعل غير الملائم). فالنزعة أحادية الطرف unilateralism، القائمة أصلا على وهم التفرد والاستثنائية exceptionalism، لا تقل خطورة على الاستقرار الدولي.

مشروع الحزام والطريق

الهدف من مشروع الحزام والطريق هو إحياءُ طريق الحرير وطريق البخور القديم الذي كان يربط الصين ببقية العالم قبل ما يزيد عن الألفيتين من الزمن، والذي كان يتم عبرَه تبادلُ الحرير والعطور والبخور والتوابل والعاج والأحجار الكريمة وغيرها، فضلا عن الثقافات والديانات والعلوم. ويشمل أكثر من ستين

دولة عبر القارات الثلاثة التي يقطعها (آسيا، أوروبا وإفريقيا)، بتعدادٍ سكاني يقارب 65% من سكان العالم، وبحجم اقتصادياتٍ يتجاوز 30% من إجمالي الحجم الحالي للاقتصاد العالمي. وينطوي المشروع على خمسة طرق رئيسية، ثلاثة طرق برية وطريقان بحريان: طريق الحرير الشمالية، وتمتد من الصين إلى أوروبا مرورًا بجنوب روسيا نحو بحر البلطيق؛ طريق الحرير الوسطى، وتمتد من الصين عبر آسيا الوسطى مرورًا بإيران وشبه الجزيرة العربية وصولا نحو أوروبا؛ طريق الحرير الجنوبية، وتمتد من الصين نحو جنوب آسيا وصولا إلى الهند؛ الطريق البحرية الغربية، وتمتد من بحر الصين نحو المحيط الهندي مرورًا ببحر العرب وصولا إلى البحر المتوسط؛ و الطريق البحرية الجنوبية، وتمتد من بحر الصين الجنوبي نحو جنوب المحيط الهادي. يتضمن المشروعُ المئات من المشاريع الفرعية التي من شأنها ربط الاقتصاديات الأوروبية والآسيوية، والإفريقية أيضا، التي يمر بها الطريق عبر شبكاتٍ مكثفة من الطرق البرية والسكك الحديدية وخطوط الطيران، فضلا عن قنوات وأنابيب النقل الحيوي، وهو ما يَعِدُ بتهيئة الظروف اللازمة لتنميةٍ اقتصاديةٍ مشتركةٍ لجميع الدول المعنية. غير أن المشروع يُعتبر أكثر طموحًا من هذا، حيث يهدف كذلك إلى بناء ما يسمى "طريق الحرير الافتراضية" عبر إنجاز شبكاتٍ هائلة للاتصال والمعلوماتية لتسهيل المعاملات المالية والتجارية الإلكترونية العابرة للحدود، فضلا على "طريق الحرير الخضراء" التي يُأمل أن تسهل التعاون الدولي في مجال الطاقات المتجددة والاستجابة لتحدي التغير المناخي. علاوة على ذلك، هناك صنفٌ آخر من المشاريع يأتي في إطار "طريق الحرير الأخضر"، تتمثل في تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، والتعاون متعدد الأطراف للحفاظ على التنوع البيولوجي والتقليل من حدة آثار التغير المناخي والاحتباس الحراري.هذه الحزمة متنامية النطاق من المشاريع، متعددة الأطراف والعابرة للحدود، من شأنها أن تعمق علاقاتِ اعتمادٍ متبادلٍ معقد بين الدول المشاركة. ويعبّر الاعتمادُ المتبادل المعقد، على النحو المعروف، على حالةٍ تكون فيها مجموعة من الأطراف في درجةٍ متقدمةٍ من القابلية للتآثـر بعضُها مع بعض. تتميز هذه الحالة بثلاثة خصائص أساسية، هي: وجود قنوات متعددة [للاتصال] تربط بين المجتمعات؛ غياب تراتبية في أهمية القضايا المطروحة على أجندة العلاقات بين الدول، ما يعني أن قضايا الأمن العسكري لا تسيطر دائمًا على الأجندة؛ و إحجام الحكومات المنخرطة في وضع الاعتماد المتبادل المعقد عن استخدام القوة العسكرية في حل الخلافات الطارئة بينها، خاصة حول المسائل الاقتصادية (Keohane and Nye,2012, pp. 20-21).

يهدف مشروع الحزام والطريق إلى استكشاف فرص جديدة للتنمية أمام اقتصاديات الدول المنخرطة في المشروع، وأمام الاقتصاد العالمي المنكشف باستمرار أمام الأزمات المالية، بما في ذلك تعزيز نظامٍ تجاري متعدد الأطراف يقوم على العالمية والالتزام بقواعد محددة والانفتاح وعدم التمييز

والمساواة، وتكون منظمة التجارة العالمية في القلب منه. كما يهدف المشروع إلى خلق الشروط الملائمة للاندماج الإقليمي طويل المدى بين الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، وذلك عبر هندسة الآليات والعمليات المناسبة لمساعدة الأطراف المنخرطة على تنسيق سياساتها الاقتصادية، محليًا أو إقليميًا. تشمل هذه السياسات مجالات تحرير التجارة البينية، إجراءات تنقل الأشخاص، سياسات الاستثمار، السياسات المالية والجمركية والضريبية، سياسات النقل والشحن وغيرها. يطول النقاش حول أهداف هذا المشروع غير المسبوق، خاصة مع النزعة الشائعة للتمييز بين المعلن والخفي، غير أن إعادة قراءة المشروع من منظور أطروحة أن "الصين تتحوّل والعالم يتحوّل معها" يمكن أن يقدم مقاربة مختلفة. ينبغي النظر إلى مشروعٍ ضخمٍ عابرٍ للقارات كمشروع الحزام والطريق على أنه أداة للسياسات العامة (الاقتصادية) تمامًا كما أنه أداة للسياسة الخارجية الصينية مع مطلع القرن الحادي والعشرين. لنأخذ، مثلا، مفهوم "الغرب" في الأدبيات الصينية حول المشروع. تتطلع الصين منذ بداية القرن الحالي إلى إعادة التوازن بين نصفيْها الغربي والشرقي، حيث يشكل الغرب 71% من مجموع الأراضي الصينية بتعداد سكاني لا يتجاوز 27% من مجموع السكان، وبمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 20%، هذا رغم أن الأقاليم الغربية غنية بالموارد الطبيعية وتتمتع بموقع إستراتيجي يجعلها تقدم فرصًا عديدة للاقتصاد الصيني. لذلك، شرعت الصين في التخطيط للتوجه نحو الغرب marching westwards، وأن لا يقتصر نظرها على الحدود الساحلية مع الشركاء والمنافسين التقليديين في محيطها القريب المحصور إقليميا في حدود جنوب شرق آسيا. على هذا النحو، يكتسي "الغرب" أهمية حيوية في التفكير الاستراتيجي الصيني، سواءً في بُعده الداخلي/المحلي أو في بُعده الخارجي/العالمي (توجُّهٌ نحو الغرب المحلي داخليًا، ونحو الغرب العالمي خارجيًا). وفي هذا السياق بالذات، تَشكَّل وتطور الخطابُ السائد في الصين حول إحياء طريقيْ الحرير (البري) والبخور (البحري) القديمين لبناء الحزام والطريق الجديد.وهناك من يتصور المشروع بوصفه سياسة لملء الفراغ الاستراتيجي في حزامٍ لطالما شكل نقطة تقاطعٍ إقليمي وفضاءً للتنافس على المصالح الحيوية بين الاتحاد الأوروبي، روسيا، الهند، الولايات المتحدة، اليابان والصين، لكن بدون أن يؤدي هذا التنافس إلى بروز تحالفٍ عسكري أو تكاملٍ اقتصادي إقليمي، خلافا لأوروبا الغربية و(جنوب) شرق آسيا مثلا، وهو ما يقوض تمامًا حجج الواقعيين. مرة أخرى، ومقارنة مع (جنوب) شرق آسيا، تعرف علاقات الصين درجة معتبرة من الاستقرار مع دول المنطقة اتجاه الغرب، وهو ما من شأنه أن يخفض تكاليف التعاون السياسي والاقتصادي معها. لذلك، فإن الطريق تبدو سالكة نحو بناء بيئة آمنة لتطوير المنطقة، التي يمر عبرها المشروع، وتحقيق مكاسب متشاركة على المدى الطويل بالنسبة لجميع الأطراف. وفي نهاية المطاف، يمكن أن تتحسن صورة الصين كدولةٍ كبرى مسؤولة إقليميًا وعالميًا.ما الذي يعنيه كلُّ هذا بالنسبة للنظام الدولي الراهن مع

صعود الصين، وبالنسبة للصين كقوة صاعدة في النظام الدولي الراهن؟ يعني ذلك أن صعود الصين كقوة اقتصادية نامية سيؤدي، على نحو متزايد، إلى تكثيف وتعميق شبكات الاعتماد المتبادل العالمي، إلى الحد الذي يصبح معه فك الارتباط بين الاقتصاديات المنخرطة، على نحو فائق التشابك، أمرا غير ممكن. ويعني ذلك، أيضا، أن الصين، وغيرها من الدول، ستصبح مع مرور الوقت "أسيرة وعالقة" في تلك الشبكات، ومن المرجح أنها لن تجد أمامها خيارا آخر سوى السعي للتكيف وتحسين موقعها ضمن بنية شبكية متزايدة التعقد غير عكوسة irreversible، غير عكوسة بمعنى أنه كلما تقدمت على سهم الزمن، كلما تعاظم تعقدها وتشابكها، ويصبح من غير الممكن أن ترتد للخلف. الميزة الأساسية لهذه الشبكات هي أنها تفرض على الدول، والفواعل غير الدول وعلى اختلاف مواقعها، منطقا للسلوك يختلف تمامًا عن منطق سياسات القوى (الكبرى). من جهةٍ أخرى، يمكن ملاحظة كيف أن التحديات المشتركة التي تفرضها العولمة المعاصرة من شأنها أن تجعل الجميع أكثر نزعة للمضي نحو مسايرة مختلف تيارات العولمة، خاصة الاقتصادية، والتوجه نحو المزيد والمزيد من التشبيك، بدلا من ممانعتها والمغامرة بتفكيك شبكات الحوكمة العالمية، ما يعني بشكل أو بآخر انهيار النظام ككل. يمكن للمرء أن يفكر، في هذا الصدد، بخيارات الولايات المتحدة حيال تعاظم قوة الصين الاقتصادية، فهي في الوقت الذي تتوجس فيه قلقا من التفوق النسبي للاقتصاد الصيني، تجد نفسها في حاجة إلى اقتصادٍ صيني قوي من أجل المحافظة على استقرار النمو في الاقتصاد العالمي، وهي مصلحة يتقاسمها الجميع. هذا فضلا على ما يعنيه الخطاب السائد، خاصة في الغرب، القائل بأن تعاظم القوة يتناسب مع تعاظم المسؤولية.

هناك جانبٌ مهمٌّ، كذلك، يتعلق بما يعنيه صعود الصين بالنسبة للنظام العالمي. إن الأمر لا يتعلق فقط بتعاظم قوة الصين العالمية، لكنه يتعلق أيضا بطبيعة هذه القوة ومضامينها بالنسبة للعالم ككل، فهي "تهديد" بالنسبة للمهيمِنين، لكنها تمثل أيضا "فرصة" بالنسبة للمهيمَن عليهم. تقدم الصين الصاعدة نموذجًا جذابًا لحل معضلة الاقلاع التنموي في الدول النامية، بعيدًا عن المقاربات الغربية التي أثبتت فشلها مرارًا وتكرارًا، لكنها تقدم لها أيضا نموذجًا لحل معضلة التحول نحو اقتصاد السوق والتحول نحو الديمقراطية (أيهما يسبق الآخر؟) (Tsai, 2007; Klein, 2004; Zhao, 2003)، ونموذجًا أيضا لحل معضلة العولمة والخصوصيات الهوياتية (هل يمكن للدول الانخراط في العولمة دون التضحية بخصوصياتها الهوياتية؟) (Kang, 2004). أبعد من ذلك، من المدهش متابعة ما كتبه جوزيف ناي حديثًا، وهو مُنظّرٌ أمريكي ضمن المدرسة العقلانية، حيث جادل بأن الصين إذا ما اختارت أن تستعمل فائض احتياطاتها المالية لبناء تلك الشبكات الضخمة من البنى التحتية الأساسية لمساعدة الدول الأقل تطورًا وتعزيز التجارة الدولية على طول الحزام والطريق، فإنها بذلك ستقدم ما يمكن اعتبارُه منفعة عامة عالمية global public good (Nye, 2017). في السياق نفسِه، ما يعنيه صعود الصين بالنسبة للعالم

وما يعنيه العالم الذي يشهد صعود الصين بالنسبة لها، تسعى هذه المقالة في ما يلي إلى استلهام مفهوم آخر من مفاهيم نظرية التعقد لإعادة التفكير في صعود الصين. هذا المفهوم هو الهولوغرام والتحول الهولوغرافي.

2.3. صعود الصين كتحول هولوغرافي: ينطوي مفهوم الهولوغرام hologram، دون الحاجة إلى خلفية متخصصة في الفيزياء، على فكرة "التماثل بين الجزء والكل". والهولوغرافيا هي طريقة غير تقليدية في إخراج صور/هولوغرامات عبر تداخل أشعة الليزر، بحيث يكون كل جزء من الصورة، وعلى نحو غير تقليدي، متضمنا للصورة الكلية بأكملها، وكلما استمر المرء في تجزيء الصورة كلما حصل على أجزاء أصغر فأصغر تتضمن الصورة الكلية، لكن بمقاييس أصغر. وبالتالي، بإمكان المرء رؤية الصورة الكاملة نفسِها في أي جزء من أجزائها، مهما بلغت دقته. هذا التطور، في الواقع، من شأنه أن يقوض الفلسفة النيوتونية الكلاسكية، التي تستند إليها المقاربات العقلانية في العلاقات الدولية، والتي تقدم الأجزاء على أنها منفصلة ومعزولة بعضها عن بعض، وعن الكل الذي تشكّله ويتشكل منها. كما من شأنه أن يقوض أيضا المقاربة التقليدية للسببية التي تزعم أن الأسباب والنتائج منفصلة بعضها عن بعض، وأن الأسباب سابقة للنتائج، ومن ثم فالنتائج لاحقة للأسباب على سهم الزمن (حمشي، 2017، ص ص. 256-315).في مقالة رائدة ومثيرة للاهتمام، يحاجج تشانغ جين پان (Pan, 2018) بأن السياسة العالمية تنطوي على "كلٍّ" (المجتمع الدولي/العالمي) وأجزاء (الدول والفواعل غير الدول) تربط بينها علاقات هولوغرافية بامتياز، بحيث لا يمكن فهمها بشكل معزول بعضها عن بعض. وبذلك، فإن الدول، مثلا، كأجزاء تنشأ وتأخذ صيرورة معينة becoming كانعكاس للكل الذي تتموضع وتتطور فيه (المجتمع الدولي/العالمي)، والمنطق نفسه يحكم صيرورة الكل في علاقته بأجزائه. وهذا ما يقوض المنطق النيوتوني التقليدي الذي يصور الدول ككرات بيلياردو صلبة تتصادم بعضها مع بعض سعيًا خلف أهداف ثابتة (محددة سلفا) على طاولة مغلقة. وإذا كان البنائيون يقدمون فُهُومًا جيدة للكيفية التي يشكل بها الخطاب (ويعيد بها تشكيل) هويات الدول كأجزاء عبر تفاعلها بعضها مع بعض، فإنهم لا يخبروننا الكثير حول الكيفية التي ينشأ بها (ويتحول باستمرار) الخطاب بشأن الهوية المتغيرة للكلّ (المجتمع الدولي/العالمي في هذه الحالة). إن إستلهام تصور كهذا من شأنه أن يجعلنا نعيد النظر في فهمنا السائد للنظام الدولي كبنيةٍ لاتاريخية تحكمها الحتمية التاريخية، وهو الفهم الذي يجعل مقولة "القوى الصاعدة هي قوى ناقمة ومراجِعة وتهدد استقرار النظام الدولي القائم" مقولة مسلَّمًا بها وتنأى بنفسها عن المَشكلة.

هناك طيف واسع من الهويات المتعددة والمتداخلة التي ينبغي الاهتمام بها، ولا يمكن اختزالها في سؤالي كيف تنظر الصين إلى نفسها وكيف تنظر الولايات المتحدة إلى الصين كقوة صاعدة، رغم أن هذين السؤالين يمكن أن يشكلا نقطة انطلاق في التحليل، حيث يمكن المحاججة، استنادا إلى

الافتراضات البنائية، بأن التهديد لا يكمن في صعود الصين في حد ذاته، أو في الصين كقوة كبرى في حد ذاتها، لكنه يكمن أساسًا في الكيفية التي يُؤوَّل بها ويُفهَم بها صعودُ الصين بالنسبة للقوة/القوى المهيمنة في النظام الدولي الراهن. إحدى الهويات، المسكوت عنها في الأدبيات السائدة، هي هوية النظام الدولي في حد ذاته. يمكن العودة إلى بعض الاستبصارات التي تقدمها نظرية التعقد، والتي تفترض أن النظام الدولي مختلفٌ تمامًا عن مجموع عناصره المكونة له، وطالما أن النظام الدولي ذو طبيعة مركبة/معقدة، مادي واجتماعي، فهو يكتسب هوية من نوعٍ ما، قائمة بذاتها. التعريف المتداول اليوم للنظام الدولي القائم، منذ منتصف القرن الماضي، هو أنه نظام دولي ليبرالي. المشكلة في هذا التعريف هو النزعة لتجريده من الصبغة التاريخية، بمعنى تقديمه على أنه لاتاريخي. ومن هنا، يأتي الخطاب القائل بأن أي تحدٍّ له يقع خارج خط التقدم التاريخي، أو أنه سيشكل صدمة للتقدم التاريخي وبالتالي تتزايد احتمالات انتكاسته نحو الوراء. ينبغي أن نتذكر هنا الدروس التي تعلمنا إياها نظرية التعقد بشأن لاخطية النظم المعقدة، فالنظام الدولي يعرف نفسه كنظام لاخطي، تنبثق فيه وباستمرار، وعلى نحو عشوائي، خصائصُ وفواعل وبنىً ومعايير سلوك لا تعكس بالضرورة السجل التاريخي لتطور النظام. إذا عدنا إلى مفهوم الصعود السلمي لدى المتفائلين حيال صعود الصين. في الواقع، الخطاب السائد في الدوائر الصينية، السياسية والأكاديمية، والذي يحدد هويتها وسلوكها حسب البنائيين، نادرا ما يستخدم مفردة الصعود، بينما يركز أكثر على مفردات أخرى مختلفة، كالتطور السلمي، والتنمية السلمية، والتغير السلمي. هذا مهم لأن المسألة لا تتعلق فقط بالتغير في السياسات الخارجية للصين، لكنها تتعلق أيضا، وعلى نحو متآثر ومتزامن، بالتغير في سياساتها الداخلية، بمختلف قطاعاتها. وبالنسبة للعديد من الدول النامية (في أفريقيا مثلا)، تقدم الصين نموذجا ملائما ويمكن أن يُقتدى به لتحقيق الإقلاع الاقتصادي والنهوض من التخلف، بعيدا عن البراديم الليبرالي الغربي. لذلك، ينبغي أن يتوقف النقاش قليلا عن الجدل حول القلق بشأن عواقب صعود الصين، لأنه يعكس قلق القوى المهيمنة على النظام الدولي الليبرالي من صعود قوى جديدة غير غربية (وغير ليبرالية). بدلا عن ذلك، ينبغي أن ينشغل هذا النقاش أكثر بالكيفية التي تؤثر بها التحولات الاقتصادية والسياسية في الصين على المجتمع الدولي – وليس النظام الدولي بالمعنى الضيق للمصطلح، بما في ذلك العلاقات بين دول الجنوب الكبير (بعضها مع بعض)، والعلاقات بين الجنوب والشمال.

في هذا السياق، واستنادًا إلى مفهوم الهولوغرام، يمكن ملاحظة كيف أن التحولات التي تجري داخل الصين، كقوة صاعدة، تؤدي إلى تحول النظام الدولي/العالمي الراهن بدلا من انهياره، أو استبداله على نحو عنيف كما يزعم العقلانيون. بعبارة أخرى، وكما تردد سابقا في هذه المقالة، الصين ستستمر في التحول في حدِّ ذاتها، وبتحولها يتحول النظام الدولي/العالمي. في السياق نفسه، يرفض يان التعامل

مع صعود الصين بوصفه تغيرا في ميزان القوى (الكبرى). بدلا من ذلك، يدعو إلى فهم صعود الصين كتحول هولوغرافي مستمر. ورغم أن الأدبيات السائدة تركز على البعد العالمي لتعاظم القوة الصينية، إلا أنها دائما ما تتناول الصين من وجهة نظر قومية، وبذلك فهي تفوت ملاحظة كيف أن التحولات الحاصلة داخل الصين (الجزء) هي انعكاس للتحولات الحاصلة في النظام الدولي/العالمي (الكلّ)، تمامًا كما أن التحولات في هذا النظام هي انعكاس للتحولات الحاصلة في الصين. لذلك، يستمر پان في الإصرار على ضرورة فهم ما يسميه "الصين في العالم والعالم في الصين" على حدٍّ سواء (Pan,2018, p. 350). أبعد من ذلك، يلفت پان الانتباه إلى التحولات التي يعرفها الحزب الشيوعي الصيني بوصفه جزءًا أصغر من كلٍّ أكبر هو الصين، والتي تعدُّ بدورها جزءًا من كلٍّ أكبر هو النظام العالمي، مجادلا بأن هذه التحولات يمكن اعتبارها هولوغرافية هي الأخرى. بالنسبة إلى پان، يعرف الحزب الشيوعي الصيني، ومن ثم نظام الحكم في الصين، خلال السنوات الأخيرة عدة تحولات عميقة ليصبح هجينا على درجة عالية من الانتقائية، حيث يضم مكونات متداخلة ومتراكبة من التقاليد الحضارية الصينية، ومن التقاليد الغربية، فضلا على مكونات مستقاة من تجارب تاريخية مجاورة، في آسيا الوسطى، وسنغافورة وهونكونغ، وغيرهما. بل يذهب پان إلى حد المحاججة بأنه "من غير المتناقض الادعاء أن الصين دولة رأسمالية نيوليبرالية، دولة نامية، دولة منافسة، دولة قانون، دولة مركانتيلية، ودولة حزب واحد" (Pan, 2018, pp.353-354) في الوقت نفسِه.فضلا عما سبق، وباستخدام المنطق الهولوغرافي في فحص التحولات الطبقية في الصين وفي العالم، يمكن ملاحظة كيف أن عولمة الاقتصاد العالمي تدفع نحو مزيد من تحرير الاقتصاد الصيني وانفتاحه على السوق العالمية، مما يعني توسع القطاع الخاص وتنامي دوره في حوكمة النظام السياسي الصيني؛ لكن تعاظم القوة الاقتصادية للصين وتحولها إلى قوة عالمية، بما تقدمه من نموذج للدول النامية يمكنها أن تحتذي به، إضافة إلى دور الصين في الترتيبات غير المتمركزة على الغرب، كمجموعة BRICS، يؤدي في الوقت نفسه إلى ما يمكن اعتباره صعود الجنوب الكبير في السياسة الدولية. تستمد المقاربات العقلانية جاذبيتها من مغالاتها في التبسيط والاختزال وتجاهل التعقد المتزايد في الظاهرة الدولية، إلى الحد الذي لا تجد معه حرجا في المقايسة بين صعود أثينا في القرن الرابع قبل الميلاد وصعود الصين في القرن الحادي والعشرين، وبين نظام الدولة–المدينة آنذاك والنظام العالمي اليوم، أو حتى بين صعود الصين اليوم وصعود ألمانيا في بداية القرن الماضي، مع إنكار مدهش لتعقيدات الحاضر الآخذة في التعاظم، تعقيدات النظام العالمي وتعقيدات فواعله وأنماط التفاعل بينها. لذلك، تبقى هذه المقاربات غير ملائمة لفهم التآثر بين التحولات التي (س)تعرفها الصين، كجزء، والكلّ العالمي الذي تتحول فيه ويتحول بتحولها. وحتى بالنسبة لليبرالية المؤسساتية التي ترى بأن صعود الصين سيكون سلميًّا، وأنها (س)تتكيف مع النظام الدولي الليبرالي وتتعلم منه بدلا من مراجعته أو

السعي لتقويضه واستبداله، تبقى عاجزة بدورها عن إدراك الطبيعة الهولوغرافية للعلاقة بين تحولات الصين وتحولات النظام الدولي الراهن، لأنها تسيء فهم تحول الصين وتختزله في الافتراض أن الصين تتجه نحو أن تصبح دولة ليبرالية على النمط الغربي لأنها أصبحت جزءًا لا يتجزأ من النظام الدولي الليبرالي القائم. من الواضح أن هذه المقاربة غير قادرة على ملاحظة كيف أن الكلّ الذي تتحول فيه ومعه الصين هو كلٌّ عالميٌّ وليس غربيًّا بالمعنى المحدود للكلمة، فهو ينطوي بشكل أو بآخر على تواريخ وتقاليد وممارسات وتجارب وصور متعددة، والغرب جزءٌ منها وليس كلها. بإمكان المرء التفكير، هنا، في مفهوم الدولة ومصادر شرعيتها ومنطقها الوظيفي بعيدًا عن مركزية النموذج الليبرالي الغربي. كما بإمكانه التفكير في الأنماط الإقليمية للتعاون/التنافس بين الدول بعيدًا عن مركزية التجربة الأوروبية (يقدم مشروع الحزام والطريق نموذجًا مناسبًا للتأمل في هذا الشأن، فهو ظاهرة محوِّلة للأطراف المنخرطة فيه ولأنماط التفاعل بينها ومتحولة في الوقت نفسه، لأنها جزءٌ من كلٍّ عالمي يتحول بدوره على نحو مستمر).

خاتمة:

يقول آميتاف أَشاريا، "إذا كنتَ تريد القول بأن كل ما يحدث في آسيا اليوم سبق وأن حدث في أوروبا بالأمس، فأنت لن تكون قادرًا على إقناع الكثير من الناس بما تريد قوله" (حمشي،2017، ص.404). يبدو أن فهمَ ما يحدث في الصين اليوم، وما يحدث في العالم الذي يشهد صعود الصين، يتطلب منا أن نفهم مبدئيًا السياق المحلي وكيف يتحول متآثرا مع السياق الكلي/العالمي، ورغم أن الاستبصارات المقارنة قد تكون مفيدة، فإن المَعلم الأساسي للتأمل ينبغي أن لا يقتصر على الغرب كجزء محدود من الكل/العالم. تبقى المشكلة بالنسبة للتأملات المتمركزة حول الغرب تكمن في أنها توفر طرقا مختلفة للتبرير وإضفاء الطابع العقلاني على ما قام به الغربُ على مدى القرون الماضية من احتراب واستعمارٍ وإنكارٍ للأخر المختلف، وتقديمِ كل ذلك على أنه طبيعي وموضوعي ولاتاريخي، فضلاً على المحاججة بأن أيّ كيان سياسي آخر في وضعٍ مشابهٍ (سـ)يُبدي السلوك نفسَه.

قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:

- حمشي، م.(2017). النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل. أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية. جامعة باتنة 1. الجزائر.

- قسوم، س. (جويلية 2018). "نظريات انتقال القوة والتغير السلمي: هل سيكون صعود الصين سلميا؟" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية. العدد 13.

- المراجع باللغة الأجنبية:

- Allen, P.(2001). “What Is Complexity Science?” Emergence 3(1).

- Buzan, B.(2010). "China in International Society." Chinese Journal of International Politics 3(1).
- Chestnut S. and Johnston, A.(2009) "Is China Rising?"' in E. Paus et al. (eds.), Is China Changing the Rules of the Game? (NY: Palgrave Macmillan.
Clark, I..(2014). "International Society and China." Chinese Journal of International Politics 7(3).
Cudworth E. and Hobden S.(2010). "Anarchy and Anarchism." Millennium 39(2). Forsby, A. (2015).The Logic of Social Identity in IR: China's Identity and Grand Strategy in the 21st Century. A PhD dissertation, Department of Political Science, University of Copenhagen..
Ikenberry, G. J.(2008). "The Rise of China and the Future of the West." Foreign Affairs 87(1).
Jacques, M.(2009). When China Rules the World. (UK: Penguin Books).
Jervis R.(1997). System Effects. (UK: Princeton University Press).
Kavalski, E.(2014). "Conclusion: Recognizing Chinese International Relations Theory." in N. Horesh and E. Kavalski (eds.) Asian Thought on China's Changing International Relations. (UK: Palgrave Macmillan).
Keohane R. (2012).and Nye J. Power and Interdependence. (NY: Longman, Fourth Edition).
Mearsheimer, J. "Can China Rise Peacefully?" The National Interest, 25.10.2014 (accessed on 21.11.2108), https://nationalinterest.org/commentary/can-china-rise-peacefully-10204
Nye J. and Donahue J.(2000). (eds.) Governance in a Globalizing World. (Washington: Brookings Institution Press).
Nye, J. "Xi Jinping's Marco Polo Strategy." 12.6.2017, (accessed on 28.11.2108), https://www.project-syndicate.org/commentary/china-belt-and-road-grand-strategy-by-joseph-s--nye-2017-06
Pan, C.(2018). "Toward a New Relational Ontology in Global Politics: China's Rise as Holographic Transition." International Relations of the Asia-Pacific vol.18.
Rittberger, V.(2004). "Approaches to the Study of Foreign Policy." Paper Nr. 46, Institute for Political Science, University of Tübingen.
Sim, Y.(2007). "International Relations and Complex Systems Theory." A paper presented at the 51st Annual Meeting of ISSS, Japan.
Snyder, G.(2002) "Mearsheimer's World–Offensive Realism and the Struggle for Security." International Security 27(1).
Strand J. R. et al.(2016). "China's Leadership in Global Economic Governance and the Creation of the Asian Infrastructure Investment Bank." Rising Powers Quarterly 1(1).
Taliaferro, J.(2000). "Security Seeking under Anarchy." International Security 25(3). Walt, S.(1998). "International Relations: One World, Many Theories." Foreign Policy No.110, Spring.
Weiwei, Z.(2012). "The China Model: A Civilizational-State Perspective." The World Financial Review vol.1: 2012. .
Weiwei, Z.(2012). The China Wave: Rise of a Civilizational State. (NJ: World Century Publishing Corporation.
Zheng, B.(2005). "China's Peaceful Rise to Great Power Status." Foreign Affairs, 84(5).
Zheng, B.(2005). "China's Peaceful Rise to Great-Power Status." Foreign Affairs 84(5).